



للإصدار الفوري

للتواصل:

Hydra Strategy
هيدرا لخدمات الاتصالات الاستشارية
Henrietta Hirst
هنريتا هيرست
لندن/ +44 (0) 7880 742 375
Henrietta.hirst@hydrastrategy.co.uk

MacMillan Communications
ماكميلان للاتصالات
Chris Sullivan
كريس سوليفان
نيويورك/ 212-473-4442
chris@macmillancom.com

HFR
مؤسسة أبحاث صناديق التحوط
Kenneth Heinz
كينيث هاينز
شيكاغو/ 312-658-0955
info@hfr.com
[@HFRInc](https://twitter.com/HFRInc)
[@KennethJHeinz](https://twitter.com/KennethJHeinz)

ارتفاع الاستثمارات الموجهة لصناديق التحوط إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2015

*احتلال الاستراتيجيات الكلية للصدارة على صعيد مكاسب الأداء خلال ربع أول تاريخي،
واستمرار التقلبات نتيجة للتضخم وأسعار الفائدة والغزو الروسي لأوكرانيا؛
وقيادة المؤسسات الكبرى للتدفقات الواردة بالقطاع*

شيكاغو (22 أبريل 2022) – وجهت المؤسسات الاستثمارية خلال الربع الأول من 2022 كمية مهولة من رؤوس الأموال الجديدة إلى صناديق التحوط على نحو لم يسبق له مثيل منذ عام 2015، إذ جاءت الاستراتيجيات الكلية في طليعة الأداء بالقطاع خلال هذه الفترة المليئة بالتقلبات الحادة المترتبة على ارتفاع معدلات التضخم، وازدياد أسعار الفائدة والتي يتوقع أن تشهد زيادات أخرى متعددة خلال عام 2022، فضلاً عن تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا مثل ارتفاع أسعار السلع مما أدى إلى تصاعد حدة التوتر على الصعيد الجغرافي والسياسي إلى أعلى مستوى لها من عقود.

وظل إجمالي رأسمال قطاع صناديق التحوط العالمي أعلى من حاجز الأربعة تريليون دولار بفضل نجاح مدراء القطاع في اجتياز العديد من التقلبات الحادة، مع احتلال الاستراتيجيات الكلية غير المترابطة للمقدمة وذلك بما يشمل استراتيجيات السلع الأساسية، والصناديق التقديرية، والاستراتيجيات الكمية، واستراتيجيات مستشاري تجارة السلع المواكبة للاتجاهات، والتي تمكنت جميعاً من تسجيل أرباح قياسية. ووصلت إجمالي التدفقات الرأسمالية الواردة خلال الربع الأول من عام 2022 إلى 19,8 مليار دولار، وهي أعلى تدفقات ربع سنوية واردة يتم تسجيلها منذ الربع الثاني من عام 2015، وذلك طبقاً للبيانات الواردة في "تقرير قطاع صناديق التحوط العالمي" الصادر اليوم عن مؤسسة أبحاث صناديق التحوط (HFR)، وهي الشركة العالمية الرائدة في توفير المؤشرات والتحليلات والأبحاث في قطاع صناديق التحوط على المستوى العالمي. وازداد إجمالي رأسمال قطاع صناديق التحوط بما يزيد عن تريليون دولار خلال الثمانية أرباع سنوية المنصرمة، وذلك بعد التراجع الذي أصابه خلال الربع الأول من عام 2020 حينما تدنى لأقل من ثلاثة تريليون دولار مع بداية الوباء العالمي.

وسجل مؤشر مؤسسة أبحاث صناديق التحوط المركب المرجح لأعلى 500 صندوق قابل للاستثمار أرباحاً ضئيلة نسبتها +0,3% خلال الربع الأول من 2022، متفوقاً بما يربو على 900 نقطة على مؤشر ناسداك المركب الذي تراجع تراجعاً حاداً، ومتفوقاً كذلك بما يزيد عن 500 نقطة على مؤشر "ستاندارد أند بورز 500" الذي سجل هبوطاً. كما تراجع مؤشر المؤسسة للمركب المرجح للصناديق بمقدار -0,78% خلال الربع الأول من 2022، وهي النسبة التي تم حسابها مع الأخذ في

الحسبان بالعائد البالغ +1,4% الذي حققه المؤشر في شهر مارس. ويأتي هذا التراجع في أعقاب الأرباح التي سجلها المؤشر بنسبة +10,6% عام 2021.

وكان للاستراتيجيات الكلية غير المترابطة نصيب الأسد على صعيد زيادات أصول الاستراتيجيات، إذ ازدادت قيمة أصولها بما يعادل 40 مليار دولار خلال الربع الأول من 2022 بفضل مكاسب الأداء الهائلة لتصل قيمة الأصول التي تديرها تلك الاستراتيجيات بذلك إلى 677,8 مليار دولار مع ختام هذا الربع السنوي. ويعزى الفضل الأول في التدفقات الواردة وزيادات الأصول بالاستراتيجيات الكلية الفرعية إلى استراتيجيات مستشاري تجارة السلع المواكبة للاتجاهات، إذ وجه المستثمرون رؤوس أموال جديدة يقدر صافي قيمتها بـ3,3 مليار دولار إلى تلك الاستراتيجيات، مما أفضى إلى تسجيل مكاسب أداء بلغت 27,8 مليار دولار، لتصل قيمة الأصول التي تديرها تلك الاستراتيجيات بذلك إلى 336,9 مليار دولار مع ختام الربع الأول من 2022. وارتفع المؤشر الكلي لمؤسسة أبحاث صناديق التحوط لأعلى 500 صندوق (HFRI 500) قابل للاستثمار بنسبة +9,1% خلال الربع الأول، وهو ما يرجع إلى الزيادات التي شهدتها كل من المؤشر الكلي لمؤسسة أبحاث صناديق التحوط لأعلى 500 صندوق: الصناديق المتنوعة الممنهجة، والذي ارتفع بنسبة +11,7%، والمؤشر الكلي لمؤسسة أبحاث صناديق التحوط لأعلى 500 صندوق: استراتيجيات السلع، والذي سجل زيادة قياسية بلغت +24,0% خلال الربع الأول من 2022، متصدراً بذلك سائر الاستراتيجيات العامة والفرعية خلال هذا الربع.

وفي ضوء التقلبات الصارخة التي شهدتها أسعار الفائدة خلال الربع الأول من 2022، ازداد رأس المال الذي تديره استراتيجيات مراجعة القيمة النسبية الحساسة للائتمان وسعر الفائدة والقائمة على الدخل الثابت بحوالي 14,9 مليار دولار خلال الربع الأول من 2022، لتصل قيمة الأصول التي تديرها تلك الاستراتيجيات إلى 1,035 تريليون دولار مع ختام هذا الربع السنوي. ولم تقتصر العقبان التي نجح مدراء استراتيجيات مراجعة القيمة النسبية في اجتيازها على الزيادات الهائلة في أسعار الفائدة فحسب، بل امتدت كذلك لتشمل انقلاب منحنى العائد، وارتفاع معدلات التضخم إلى أعلى مستوياتها منذ 40 عام، والزيادة الهائلة في المخاطر المرتبطة بعجز الحكومات عن تسديد ديونها، والتغيرات الحادة التي شهدتها أسعار الفائدة على مدار الربع، فضلاً عن التوقعات التي تنتبأ بمزيد من الزيادات في أسعار الفائدة خلال 2022. وجاءت صناديق الاستراتيجيات المتعددة في مقدمة الاستراتيجيات الفرعية لمراجعة القيمة النسبية وذلك على صعيد كل من مكاسب الأداء، والتي بلغت 11,9 مليار دولار، وصافي التدفقات الواردة للأصول، إذ تلقت استثمارات رأسمالية جديدة قيمتها 6,4 مليار دولار. وسجل مؤشر مؤسسة أبحاث صناديق التحوط للقيمة النسبية لأكثر 500 صندوق قابل للاستثمار أرباحاً نسبتها +1,73% خلال الربع الأول من 2022، وهي الأرباح التي تنسب في المقام الأول إلى مؤشر مؤسسة أبحاث صناديق التحوط للقيمة النسبية لأعلى 500 صندوق: الاستراتيجيات المتعددة، والذي ارتفع بمقدار +7,1%.

أما الاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث والتي غالباً ما تركز على المضاربة في الأسهم والدائيات غير المرغوب فيها التي من المتوقع أن تنخفض قيمتها وبلغ تقديرها أقل من الواقع، فقد جاءت في مقدمة الاستراتيجيات التي حققت تدفقات رأسمالية واردة خلال الربع الأول، على أن هذه الأرباح قد قوبلت من ناحية أخرى بخسائر ناجمة عن الأداء. وخصص المستثمرون رؤوس أموال جديدة تقدر بـ12,8 مليار دولار للاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث خلال الربع الأول من العام، وظلت القيمة الإجمالية لرأس المال الاستراتيجيات المدفوعة بالأحداث ثابتة عند 1,1 تريليون دولار، لتحل بذلك المرتبة الثانية بعد استراتيجيات التحوط من ملكية الأسهم كالأستراتيجية صاحبة الحصة الأكبر من رأسمال القطاع. وتأتي الاستراتيجيات الفرعية للأوضاع الخاصة وأسهم التحوط المتعسرة في مقدمة الاستراتيجيات الفرعية المدفوعة بالأحداث التي شهدت تدفقات واردة، إذ تلقت صافي رؤوس أموال جديدة بلغ 6,2 مليار دولار و5,6 مليار دولار، على الترتيب، خلال الربع الأول من 2022. وتراجع مؤشر الأسهم المدفوعة بالأحداث لأعلى 500 صندوق قابل للاستثمار بنسبة -2,1% خلال الربع الأول من العام، في حين سجل مؤشر الأسهم المدفوعة بالأحداث (الإجمالي) انخفاضاً نسبته -1,4%، على أن الأرباح التي حققها مؤشر الأسهم المدفوعة بالأحداث لأعلى 500 صندوق: استراتيجيات مراجعة الاندماج والتي بلغت قيمتها +1,1% قد خففت جزئياً من حدة الخسائر التي منيت بها تلك الاستراتيجية الفرعية.

كما تراجع إجمالي رأس المال المستثمر في استراتيجيات التحوط من الأسهم خلال الربع الأول من 2022، إذ لم تكن التدفقات الواردة البسيطة التي تلقتها تلك الاستراتيجيات ذات تأثير يذكر نتيجة للخسائر الهائلة الناجمة عن الأداء. وانخفض إجمالي رأسمال استراتيجيات التحوط من الأسهم بحوالي 46,8 مليار دولار رغم تلقي تدفقات واردة من المستثمرين قيمتها 1,9 مليار دولار، ليتراجع بذلك إجمالي رأسمال استراتيجيات التحوط من الأسهم إلى 1,18 تريليون دولار، إذ واجه المدراء العديد من التقلبات الحادة والدورات السوقية سريعة التغيير، وذلك بما يشمل الغزو الروسي لأوكرانيا وزيادة معدلات التضخم وارتفاع

أسعار الفائدة. وتأتي الاستراتيجيات الفرعية للقيمة الأساسية والاستراتيجيات المتعددة على رأس الاستراتيجيات الفرعية للتحوط من الأسهم التي شهدت صافي تدفقات واردة في الأصول خلال الربع الأول من 2022، إذ تلقت صافي استثمارات يقدر بحوالي 1,9 مليار دولار و1,6 مليار دولار، على الترتيب، على أن كفة هذه الأرباح قد خفت جزئياً نتيجة للتدفقات الصادرة التي شهدتها الاستراتيجيات التوجيهية الكمية خلال الربع بقيمة 2,4 مليار دولار. كما تراجعت عائدات كل من مؤشر التحوط في الأسهم لأكبر 500 صندوق قابل للاستثمار (HFRI 500) ومؤشر مؤسسة أبحاث صناديق التحوط للتحوط من ملكية الأسهم (الإجمالي) بنسبة -4,1% خلال الربع الأول من 2022. وبالتزامن مع ارتفاع أسعار الطاقة والسلع والتزايد المطرد في معدلات التضخم، جاء مؤشر التحوط من الأسهم لأكبر 500 صندوق: استراتيجيات الطاقة/ المواد الأساسية في طلبية الاستراتيجيات الفرعية للتحوط في الأسهم من حيث الأداء إذ ارتفع بنسبة +9,4% خلال الربع الأول من 2022، على أن هذه الأرباح قد قوبلت من ناحية أخرى بخسائر في مؤشر التحوط من الأسهم لأكبر 500 صندوق: استراتيجيات الرعاية الصحية (-). 8,5%)، ومؤشر التحوط من الأسهم لأكبر 500 صندوق: استراتيجيات النمو الأساسي (-7,0%)، ومؤشر التحوط من الأسهم لأكبر 500 صندوق: استراتيجيات التكنولوجيا (-6,4%).

ومن جديد كانت كبرى المؤسسات بالقطاع، أي تلك التي تدير استثمارات تزيد قيمتها عن 5 مليار دولار، هي صاحبة نصيب الأسد في التدفقات الواردة من المستثمرين، إذ تلقت رؤوس أموال جديدة بلغ صافي قيمتها التقديرية 16,8 مليار دولار خلال الربع الأول من 2022. ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات التي تدير استثمارات تتراوح قيمتها من مليار إلى 5 مليار دولار شهدت تدفقات واردة بلغ صافي قيمتها 2,3 مليار دولار، في حين تلقت المؤسسات التي تدير استثمارات تقل قيمتها عن مليار دولار صافي تدفقات واردة تقدر قيمتها بحوالي 723 مليون دولار خلال الربع.

ومن جانبه صرح رئيس مؤسسة أبحاث صناديق التحوط كينيث جيه هاينز بأن صناديق التحوط الكلية شهدت ربعاً تاريخياً، إذ لا يقتصر نجاحها على حصولها على الحصة الأكبر من زيادات رأس المال وتحقيقها لمكاسب أداء سلبية قياسية، بل على قدرتها على تحقيق ذلك خلال التقلبات الحادة التي تمر بها العديد من فئات الأصول نتيجة لتصاعد المخاطر الجغرافية والسياسية وحالة عدم اليقين على صعيد الاقتصاد الكلي، مع نجاح إجمالي رأسمال صناديق التحوط العالمية في البقاء أعلى من حاجز الأربعة تريليون دولار التاريخي. وأضاف هاينز أنه كنتيجة مباشرة للأداء المتميز لسوق الأسهم، وانعكاساً للتنبؤات التي تتوقع ظهور اتجاهات قوية على صعيد التضخم وأسعار الفائدة ومعاملات الشركات، فإن زيادات الأصول والتدفقات الواردة من المستثمرين توزعت على مجموعة من الاستراتيجيات العامة والفرعية على نحو يسمح باغتنام الفرص السانحة من خلال الجمع ما بين مزايا استمرار الاتجاهات الحديثة غير المترابطة والتوقعات التي ترجح انعكاس الاستثمارات الأخرى عالية المخاطر. ونوه هاينز إلى أن المؤسسات الاستثمارية سوف تستمر على الأغلب في صب اهتمامها على الصناديق التي تجمع ما بين الاستراتيجيات التي تركز على المحافظة على رأس المال بفعالية والتعامل مع التقلبات بإيجابية وينتهج مدرائها أساليباً تساعد على انتهاز الفرص السانحة في اتجاهات أسعار الفائدة والتضخم، والاستراتيجيات الأخرى التي تكمل بفعالية مكونات المحافظ الاستثمارية القائمة وتتوافق مع مدتها. ومن المرجح أن تتجح الصناديق التي اتخذت استعدادات تكتيكية لاستغلال الاتجاهات متعددة الأصول الحالية في قيادة الأداء والنمو بالقطاع خلال منتصف 2022.

لمزيد من المعلومات من مؤسسة أبحاث صناديق التحوط (HFR):

اتبعنا على تويتر @HFRInc

تفضل بزيارتنا على موقعنا: www.HFR.com

اتبع كين هاينز على تويتر: @KennethJHeinz

اتبعنا على ويبو: @HFRAsia

نبذة عن مؤسسة أبحاث صناديق التحوط

مؤسسة أبحاث صناديق التحوط (HFR) هي المؤسسة الرائدة عالمياً في مجال الاستثمار البديل. وقد تأسست عام 1992 وهي متخصصة في مجالات مؤشرات وتحليل صناديق التحوط. وتصدر المؤسسة مؤشرات (HFRI) و(HFRX) و(HFRU)، وهي أكثر معايير قياسية واسعة الاستخدام في هذا المجال لقياس أداء صناديق التحوط على المستوى العالمي. كما تصدر ما يربو على 100 مؤشر لأداء صناديق التحوط تتراوح بين مستويات الصناعة الكبيرة وحتى المجالات المتخصصة الدقيقة للاستراتيجيات الفرعية والاستثمار الإقليمي. وتتضمن قاعدة بيانات المؤسسة، وهي أشمل مورد متوفر لمستثمري صناديق التحوط، تفاصيل على مستوى الصناديق عن الأداء والأصول التاريخية، بالإضافة إلى خصائص الشركات الخاصة بدميري صناديق التحوط الأوسع مجالاً والأكثر نفوذاً. وقد وضعت المؤسسة النظام الأكثر تفصيلاً على مستوى الصناعة لتصنيف

الصناديق، مما يسمح بطرح الاستفسارات الشاملة والمتخصصة عن قياس الأداء النسبي وتحليل جماعات النظراء، والمقارنة القياسية. وتعمل مجموعة منتجات التحليل التي أنتجتها المؤسسة على تحسين قاعدة بيانات المؤسسة لتوفير النقاط المرجعية المفصلة والحالية والشاملة والوثيقة الصلة والإجمالية على مستوى قطاع صناديق التحوط بأكملها. كما تقدم المؤسسة خدمات استشارية للعملاء الساعين إلى الحصول على تحليل مصممة بحسب رغبة الإدارة العليا أو تحليل مختلفة عن المعتاد. وتعد مؤسسة أبحاث صناديق التحوط المعيار المؤسسي لكبار مستثمري الصناعة ومديري صناديق التحوط.